الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيـارت

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

التخصص: تعليمية اللغات

مذكـرة مكملة لنيل شهــادة المــاستـــر في ميدان اللغة والأدب العربي

الموسومــة بـ:

أسس التفكير التعليمي في نشاط ابن السّراج النّحوي (قراءة في كتاب الأصول)

إعداد الطالبتين:

- إيمان زرفاط
- سهام سعيد

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الصمد بن فريحة

أعضاء لجنــة المناقشــة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د عبد القادر موفق	أستاذ التعليم العالي	جامعة ابن خلدون –تيارت–	رئيسًا
أ.د عبد الصمد بن فريحة	أستاذ التعليم العالي	جامعة ابن خلدون –تيارت–	مشرفـا ومقررا
د. عامر يحياوي	أستاذ مساعد –ب–	جامعة ابن خلدون –تيارت–	عضوا مناقشـا

السنة الجامعية: 1442-1443هـ/2021-2022م

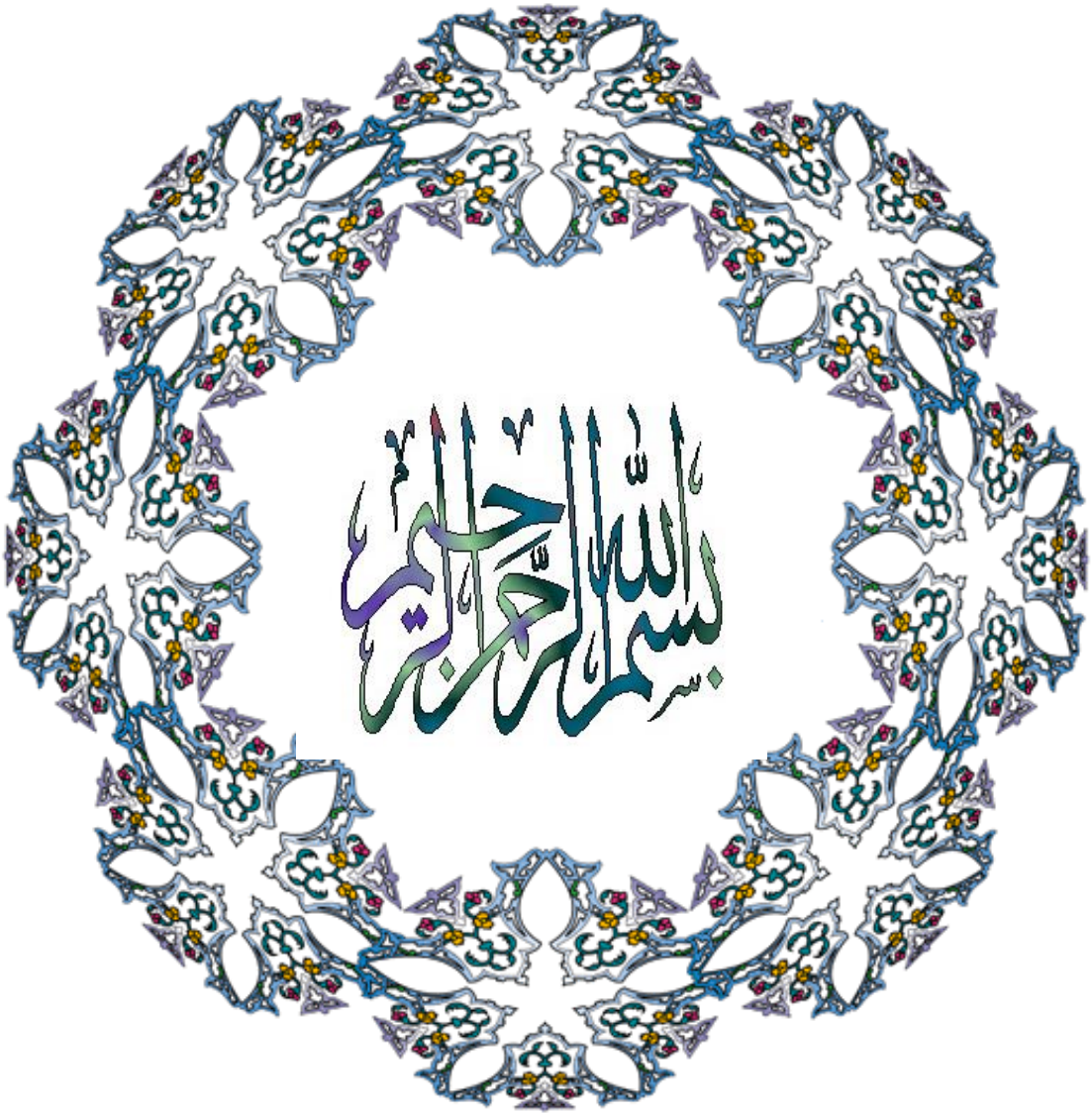
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمـــة شكـــر وتقديـــر

نتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور " عبد الصمد بن فريحة " الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيّمة التي ساهمت في إثراء بحثنا، فكان النّاصح، المصوّب والمرافق الذي أفادنا بعلمه مما ساعدنا في إعداد هذا المشروع وإخراجه بهذه الصورة التي اجتهدنا أن تكون أفضل صورة قدر المستطاع.

وبعدها فالشكر موصول لكل أساتذتنا الذين تتلمذنا على أيديهم في كلّ مراحل الدراسة، حتى نتشرف بالوقوف أمام حضراتكم اليوم.

والشكر أيضا إلى كل من يقرأ هذا البحث البسيط بغرض الاطلاع والاستفادة منه.

إهـــــــــداء

نهدي ثمرة جهدنا هذا إلى أعز وأغلى إنسانة في حياتنا، التي أنارت دربنا بنصائحها، وكانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب والبسمة، إلى من زينت حياتنا بضياء البدر وشموع الفرح، إلى من منحتنا القوة والعزيمة لمواصلة الدرب، كانت سببا في مواصلة دراستنا، إلى من علمتنا الصبر والاجتهاد، إلى الغالية على قلبنا

الأم.

إلى من حبهم يجري في عروقنا ويلهج بذكراهم فؤادنا إلى

العائلتين الكريمتين.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدًا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا إلى

صديقاتنا وزميلاتنا

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجل عبارات في العلم ممن صاغوا لنا من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح إلى

أساتذتنا الكرام.

فلهم كل الفضل والاحترام والتقدير

إيمان-سهام

مقدمـــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم النبيين وإمام المرسلين، أنزل عليه ربه القرآن الكريم بلسان عربي مبين وعلى آله وأصحابه أجمعين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

يعد علم النحو من العلوم التي شغلت فكر الكثير من العرب القدامى والمحدثين فنال من العناية والاهتمام ما لم تنله العلوم العربية الأخرى، إذ يعد العمود الفقري للغة العربية وبفقده تفقد وجودها، فهو العاصم لها من الوقوع في الأخطاء والمقوم لها من العطب والاعوجاج.

إن الدراسات والأبحاث لازالت قائمة لتمكين المتعلم من اكتساب لغة سليمة خالية من اللحن الذي أدى إلى الانحراف عن الصواب والهروب من ضوابط اللغة. ثم إن من المسائل النحوية لما لها أهمية خاصة تفتح آفاق البحث النحوي أمام الباحثين ومن هنا دار موضوع بحثنا حيث أن كتاب الأصول لابن السراج من الكتب المهمة في الدرس النحوي الذي يمثل منزلة رفيعة عند العلماء نظرا لأهميته وآرائه وأفكاره، عالج فيه المسائل النحوية ضم فيها الأشباه إلى أشباهها والنظائر إلى نظائرها كما انتهج فيما ألفه من كتب نحوية سبل التيسير والتسهيل في دراساته النحوية فكان عنوان مذكرتنا الموسوم بـ: **أسس التفكير التعليمي في نشاط ابن السراج النحوي (قراءة في كتاب الأصول)**.

أما عن أسباب اختيارنا للموضوع فتتجلى في دوافع ذاتية تمثلت في الحفاظ على اللغة العربية باعتبارها جزءا منا ودوافع موضوعية تمثلت في:

- أن القواعد النحوية جد مهمة للمتعلم.
- الضعف العام الذي يعاني منه متعلم النحو.
- قلة الدراسات لابن السراج خاصة كتابه الأصول.

ويطرح هذا الموضوع اشكالية مهمة تتضمن:

- فيم تمثل منهج ابن السراج ومذهبه في النحو؟

- ما هي أهم المداخل النحوية والقضايا التي جاء بها ابن السراج في كتابه الأصول في النحو؟

وقد اقتضت طبيعة الموضوع تقسيم البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة.

المدخل المعنون بـ: الطابع التعليمي عند ابن السراج.

الفصل الأول: لقد خصصناه بالتفكير النحوي عند ابن السراج.

الفصل الثاني: كان يدور حول أثر تطبيقات التفكير التعليمي في الأصول عند ابن السراج.

أما الخاتمة كحوصلة لأهم النتائج المستخلصة التي توصلنا إليها.

ونظرا لأهمية الموضوع أردنا أن نعنى به بمنهج تحليلي وصفي يلاءم طبيعة الموضوع.

ولقد استقطب علم أصول النحو اهتمام العديد من الباحثين في هذا الميدان ولإثراء هذا البحث اعتمدنا على مجموعة من الدراسات السابقة أهمها:

- سعد بن ساعد، بن هاشم اللهبي، أثر العامل في آراء ابن السراج النحوية في كتابه الأصول في النحو رسالة مقدمة لنيل درجة (الماجستير) في تخصص النحو والصرف، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية بالسعودية، 1437هـ/2016م.

- فائزة بنت عمر، ابن علي المؤيد، دراسة كتاب الأصول في النحو لابن السراج، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، العدد الرابع عشر، السنة الرابعة عشر، 1423هـ/2002م.

- مسعود غريب، منهج ابن السراج في كتابه الأصول، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الثامن عشر جوان، 2013م.

كما اعتمدنا أيضا على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

- أحمد مطر العطية، ابن السراج ومذهبه في النحو دراسة في كتاب الأصول، الطبعة الأولى، دار الصحوة للنشر والتوزيع، 1430هـ/2009م.

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، 1985م.

- ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبو بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق احسان عباس، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، 1971م.

ولأنّه لا يخلو أي بحث من الصعوبات التي تعترض الباحث فإن أهم ما لقانا هو كثرة كتب النحو وتشعب مادتها فأضحت لنا عائقا لكون أن هذا العلم يستوجب الاطلاع المكثف على العديد من الدراسات المؤلفة قديما وحديثا.

وفي الأخير نشكر الأستاذ المشرف على توجيهاته ونصائحه القيمة كما لا يفوتنا الشكر للجنة المناقشة على تأملها جزئيات البحث ونشكر كل من مدّ لنا يد العون لهذا العمل.

الطالبتين:

- إيمان زرفاط

- سهام سعيد

جامعة ابن خلدون

تيارت في: 2022/06/14م

مدخـــل

الطّابع التّعليمي عند ابن السّرّاج

1- التعريف بابن السراج

2- مفهوم النحو التعليمي

3- التعريف بكتاب أصول النحو وقيمته العلمية

1) التعريف بابن السراج:

هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي البغدادي، المعروف بابن السراج نسبة إلى صناعة سروج الخيل، أحد الأئمة المشاهير المذكورين بالأدب[1].

قد عرف على أنه نشأ في بغداد وتتلمذ على يد علمائها حتى أصبح إمام النحو في زمانه.

1. مكانته العلمية:

نشأ ابن السراج في جو علمي حيث تزود بالمعرفة والثقافة في بغداد، تتلمذ على يد المبرد الذي كان يميل إليه ويشرح له ويجتمع معه في الخلوات والدعوات ويأنس به فقرأ عليه كتاب سيبويه، حيث أقبل على الدرس والتحصيل، وبعد وفاة أستاذه تحول إلى حلقة الزجاج ينهل من علمه ويستزيد، كما اتجه أيضا إلى دراسة الموسيقى والمنطق اللذين كان لهما الأثر الإيجابي في مكانته العلمية[2].

واصل ابن السراج دراسته في التراث النحوي بشقيه البصري والكوفي وتمكن منهما وانعكس ذلك على مؤلفاته لاسيما كتابه الأصول قال عنه ابن خلكان: "كان من أهل العلم بالأدب والدين المتين"[3].

2. أخلاقه:

وصف ابن السراج بذكائه وطيبة قلبه وحسن أخلاقه كما جاء في كلام العديد من النحاة عن شخصيته الفذة قال القفطي: "قال بعض الرواة: حضرت مجلس ابن السراج وهو يقرئ الناس النحو

---

[1]- ينظر: مسعود غريب: منهج ابن السراج في كتابه الأصول، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الثامن عشر، جوان 2013، ص: 121.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 121.

[3]- ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبو بكر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، ط1، دار صادر، بيروت، 1971م، ج1، ص: 49.

وغيره من أنواع الأدب وإلى جانبه ابن له صغير، وهو شديد الحنو عليه، فقال له بعض الحاضرين: أتحبه أيها الشيخ؟ فقال متمثلا:

أحبـــه حـــب الشـــحيح مالـــه قـــد كـــان ذاق الفقـــر ثـــم نالـــه[1]

وحكى الروماني: "ذكر كتابه الأصول بحضرته، فقال قائل: هو أحسن من المقتضب، فقال ابن السراج: لا تقل هكذا وأنشد"

ولـــو قبـــل مبكاهـــا بكيـــت صـــبابة بسـعدى شـفيت الـنفس قبـل التنـدم

ولكـن بكـت قبلـي فهـيج لـي البكـا بكاهـــا فقلـــت الفضـــل للمتقـــدم[2]

3. تلاميذه:

ومن أبرز تلاميذه نجد:

- أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي المتوفى 337هـ.

- أبو سعيد السرافي النحوي المتوفى 368هـ.

- الحسن ابن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفتوى الإمام العلامة المعروف بأبو علي الفارسي المتوفى 377هـ.

- أبو الحسن على ابن العيسى الروماني المتوفى 384هـ.

[1]- ينظر: القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف: المحمدون من الشعراء وأشعارهم، تح: رياض عبد الحميد مراد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، 1395هـ-1975م، ص: 112.

[2]- ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبو بكر جلال الدين: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مطبعة البابي الحلبي بمصر، 1964م، ج1، ص: 110.

- اسماعيل ابن القاسم ابن عيذون بن عيسى بن محمد بن سليمان مولى الخليفة عبد الملك بن مروان، أبو علي البغدادي المعروف بالقالي المتوفى 356هـ.

- محمد ابن أحمد ابن الأزهر بن طلحة الأزهري اللغوي المتوفى 370هـ.

- الحسن بن بشير أبو القاسم الأمدي المتوفى 371هـ[1].

4. آثاره العلمية:

لقد صنف ابن السراج كتب عديدة أهمها:

- الأصول في النحو: تحقيق عبد الحسين الفتلي وتحقيق محمد عثمان.

- الموجز في النحو.

- العروض.

- احتجاج القراء في القراءة.

- الشعر والشعراء.

- شرح كتاب سيبويه.

- الخطأ والهجاء

- المواصلات والمذكرات.

- الاشتقاق.

[1]- ينظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة الرسالة، 1985م، ج1، ص: 13-14.

5. وفاته:

مما لا شك فيه أن ابن السراج صاحب المبرد المتوفى 285هـ، وإذا تم افتراض أن سنه لم يكن يقل عن العشرين عاما عند وفاة أستاذه[1]، حيث يقول ابن خلكان في كتابه: "توفي أبو بكر المذكور يوم الأحد لثلاث ليال باقين من ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة رحمه الله تعالى"[2].

2) مفهوم النحو التعليمي:

إن المحاولات الأولى التي وضعها النحاة الذين مارسوا مهنة التعليم لتلاميذ من أبناء الصفوة العليا في المجتمع، أكدوا على ضرورة وجود مستوى من المؤلفات النحوية المختصرة من ناحية والميسرة من ناحية أخرى تمكنهم من تقديم قواعد اللغة لتلاميذهم دون عناء وإرهاق[3].

يعرف النحو التعليمي: "ما ينتقى من النحو لتكوين الملكة مكونا مجموع القوانين النمطية المشتركة التي يتعلمها المتكلمون بلغة واحدة في حياتهم الاجتماعية تواصلا وإبلاغا فيعتبر آلة التحكم في آليات التبليغ الشفوية والكتابية"[4].

فالنحو التعليمي لا يأخذ المعطيات النحوية المجردة كما هي بل يقوم بتطويعها وتكييفها من أجل أغراض تعليمية صرفة، حيث تميز بالوضوح وجمع بين النحوين البنيوي والوظيفي أي بين نحو الجملة ونحو

---

[1]- ينظر: أحمد مطر العطية، ابن السراج ومذهبه في النحو، دراسة في كتاب الأصول، ط1، دار الصحوة للنشر والتوزيع، 1430هـ-2009م، ص: 27.

[2]- ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج4، ص: 340.

[3]- ينظر: أبو المكارم، علي، النحو التعليمي حتى منتصف القرن التاسع الهجري، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، العدد الثاني، 1404هـ-1984م، ص: 261.

[4]- محمد صاري: واقع المحتوى النحوي في المقررات الدراسية، تحليل ونقد، مجلة التواصل، العدد الثامن، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2001م، ص: 288.

النص، وكتاب الواضح للزبيدي من أهم مصادر النحو قال فيه ابن حزم: "وأقل ما يجزئ من النحو لكتاب الواضح للزبيدي أو ما نحا نحوه كالموجز لابن السراج"[1].

3) التعريف بكتاب أصول النحو وقيمته العلمية:

أول كتاب حمل صراحة اسم أصول النحو هو كتاب الأصول في النحو لأبي بكر ابن السراج (ت 316هـ)، يقول علي أبو المكارم في كتابه أصول التفكير النحوي: "أن ابن السراج وهو أول من يشار إلى أنه قصد علم أصول النحو بالدرس في كتابيه أصول النحو الكبير والصغير"[2].

أراد ابن السراج من تسمية كتابه بأصول النحو لأنه عبر في كثير من الأوضاع أن كتابه كتاب أصول لا فروع حيث قال: "وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع لأنه كتاب إيجاز"[3].

كما حرص ابن السراج على أن تتوافق مادة كتابه مع العنوان الذي اختاره له وذلك للأسباب التالية:

- عندما انتهى من باب الزيادة والإلغاء وبدأ باب ذكر الذي والألف واللام فإنه حينها قال: "قد انتهينا إلى الموضع الذي يتساوى في كتاب الأصول وكتاب الجمل..."[4].

---

[1]- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي: رسائل ابن حزم الأندلسي، تح: إحسان عباس، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بناية برج الكارلتون، ساقية الجنزير، بيروت، لبنان، 1980م، ص: 66.

[2]- أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي، دار الطباعة، الجامعة الليبية، ليبيا، 1993م، ص: 04.

[3]- ابن السراج: الأصول في النحو، ص: 28.

[4]- فائزة بنت عمر، بن علي المؤيد: دراسة كتاب الأصول في النحو لابن السراج، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، العدد الرابع عشر، السنة الرابعة عشر 1423هـ-2002م، ص: 96.

- حين ختم كتابه فقال: "هذا آخر الأصول بحمد الله ومنته"[1].

يمتاز كتاب الأصول في النحو بمنزلة خاصة في نفوس النحاة وفي تاريخ النحو العربي كونه يعرف بمنهجه المحكم وترتيبه المنسق فقد جمع فيه ابن السراج أصول النحو المحكمة وقواعد أركانه الثابتة حيث اهتم بدراسة القاعدة النحوية والتمثيل لها دون أن ينسى الإشارة إلى الأصل التي استنبطت منه هذه القاعدة حيث يقول ياقوت الحموي: "مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج"[2]، فالكتاب قد ضم بين علمي النحو والصرف وقام بترتيب الموضوعات ترتيبا دقيقا حسب المتجانس والمتشابه منها، فتتضح لنا دراسة منهج كتاب الأصول لابن السراج أمور ثلاثة:

1) التبويب والتقسيم.

2) الربط المحكم بين أبواب الكتاب.

3) معالجة مسائل كل باب على حدة[3].

كما هنالك علماء عبروا عن إعجابهم لكتاب ابن السراج فقال الزبيدي: "غاية في الشرف والفائدة" غير ما جاء به ابن جني في قوله: "فأما كتاب أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلى حرفا أو حرفين في أوله" وقال ابن الأنباري: "وأحسنها وأكبرها كتاب الأصول فإنه جمع فيه أصول علم العربية وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب"[4].

---

[1]- فائزة بنت عمر، بن علي المؤيد: دراسة كتاب الأصول في النحو لابن السراج، ص: 96.

[2]- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي: معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، ط1، دار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1414هـ-1993م، ج6، ص: 2535.

[3]- ينظر: أحمد مطر العطية: ابن السراج ومذهبه في النحو، دراسة في كتاب الأصول، ص: 54.

[4]- فائزة بنت عمر، بن علي المؤيد، دراسة كتاب الأصول في النحو، ص: 97.

وعليه يمكن القول أن كتاب الأصول لابن السراج هو غاية في الشرف والفائدة، فقد جمع فيه أصول العربية معتمدا على كتاب سيبويه مختصرا مسائله، مرتبا أبوابه أحسن ترتيب.

أما طريقة عرض مادته العلمية فقد قامت على قسمين: قسم النحو وقسم الصرف.

1. قسم النحو:

لقد غلب على منهج ابن السراج الترتيب المنطقي، حيث رتب أبواب كتابه وموضوعاته حتى أصبحت مادة علمية منظمة غير ما كانت تعانيه سابقا، فاختفى ذلك التداخل في الأبواب وحل الترتيب والتنسيق المحكم ليسهل على متعلميه حيث قال: "فتفهم هذه الأصول والفصول، فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو وجمعته جمعا يحضره، وفصلته تفصيلا يظهره ورتبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما أمكن من القول وأبنيته، ليسبق إلى القلوب فهمه ويسهل على متعلميه حفظه"[1]، فقد وضع ابن السراج أصول النحو للمتعلم فبدأ بأبواب النحو ثم الموضوعات الصرفية ثم الضرورات الشعرية فمهد أولا بمفهوم النحو وذكره اعتلالات النحويين وتعليم النحو ودراسته، حيث بدأ بتقسيم الكلام إلى ثلاثة اسم وفعل وحرف ثم شرع بتفصيل كل باب، ثم انتقل إلى المفعول به ثم الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين وكذلك الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، كما جمع الأسماء المرفوعة فالمنصوبة فالمحفوظة، ثم بدأ بالأسماء المعربة وثنى بالأسماء المبنية وبين الاثنين ذكر الاسم الممنوع من الصرف، ثم انتقل إلى الحديث عن الأفعال المعربة والمبنية، وقسم الحروف أيضا إلى ما جاء منها على حرف واحد وعلى حرفين وعلى

[1]- ابن السراج: الأصول في النحو، ص: 22.

ثلاثة وعلى أربعة وكذلك جمع كل ما يدخله التقديم والتأخير في باب واحد وكذا كل ما يجوز أن يكون خبرا، وختم الأبواب النحوية بمبحث وهو ذكر ما يحرك من السواكن في أواخر الكلم[1].

وبعد كل هذا الشرح والتوضيح والترتيب في الأبواب النحوية فإن ابن السراج أنهى في شرح مسائل النحو وانتقل إلى شرح الصرف.

2. قسم الصرف:

منهج ابن السراج في الصرف شرح فيه أيضا أبوابه بكل تفصيل وهي باب التأنيث وباب الجمع وباب التحقير وباب النسب وباب الأبنية وباب الزيادة وباب الإبدال.

وكان ابن السراج كلما يشرح بابه من أبواب كتابه يذكر القارئ بالترابط والتسلسل المحكم فيقول مثلا في نهاية شرحه للحروف: "قد أتينا على ذكر الاسم والفعل والحرف وإعرابها وبنائها، ونحن نتبع ذلك ما يعرض في الكلام من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار إن شاء الله"[2].

وهكذا يكون ابن السراج قد أنهى عرض مادته العلمية بالتسلسل المنطقي والترتيب المنسق والمحكم لأبوابه فيعد بذلك المؤسس الحقيقي لعلم أصول النحو.

[1]- ينظر: فائزة بنت عمر، بن علي المؤيد، دراسة كتاب في الأصول في النحو لابن السراج، ص: 99.

[2]- ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص: 221.

الفصل الأول

التّفكير النّحوي عند ابن السّرّاج

1- تعريف علم أصول النحو

2- دور ابن السراج في وضع أصول النحو

3- مذهب ابن السراج النحوي

4- المصطلحات النحوية عند ابن السراج

1) تعريف علم أصول النحو:

1. تعريف النحو:

أ- لغة: يطلق على معان منها: الجهة يقال اتجهت نحو المسجد أي جهته كما تعني الشبه نحو قولنا زيد نحو عمر أي تشبيه له، حيث ورد في حاشية (الخضري) على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:

للنحـــو ســـبع معـــان قـــد أتـــت لغـــة جمعتهـــا ضـــمن بيـــت مفـــرد كمـــلا

قصـــد، ومثـــل، و مقـــدار، وناحيـــة نـــوع، وبمعنـــى، وحـــرف، فـــاحفظ المـــثلا[1]

جاء في مقاييس اللغة لأحمد بن فارس: "النون والحاء والواو كلمة تدل على قصد، ونحوت نحوه ولذلك سمي نحو الكلام، لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم به، ويقال إن بني نحو: قوم من العرب، وأما أهل المنحاة فقد قيل: القوم البعداء غير الأقارب، ومن الباب: انتحى فلان لفلان: قصده وعرض له"[2].

قال ابن منظور في لسان العرب: "النحو: القصد والطريق، يكون ظرفا ويكون اسما، نحاه ينحوه وينحاه نحوا وانتحاه، ونحو العربية منه"[3].

---

[1]- الخضري، محمد بن مصطفى: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبطه وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط1، دار الفكر، لبنان، 2003م، ص: 15.

[2]- ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي: معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ-1979م، ج5، ص: 403.

[3]- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن على أبو الفضل: لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ، ج15، ص: 309.

ونحوت نحو الشيء قصدت، لأن المتكلم ينحو به منهاج كلام العرب إفرادا وتركيبا[1].

ب- اصطلاحا: هو أحد أنواع العلوم الذي يسعى للبحث في نشأة الجملة وأصولها وتكوينها وقواعد إعرابها، جاء في كتاب الخصائص لابن جني بأن: "النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنسب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، أو إن شذ بعضهم عنها دربه إليها"[2].

كما أورد السيوطي تعريفا آخر لعلم النحو لصاحب المستوفى في قوله: "النحو صناعة علمية ينظر لها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعريف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى"[3]، نلاحظ في هذا التعريف أن النحو صناعة تحصل بالاستعمال اللغوي وما يرتبط ذلك بالقواعد النحوية.

ويقول أيضا العكبري: "وإنما سمي العلم بكيفية كلام العرب في إعرابه وبنائه نحوا لأن الغرض به أن يتحرّى الإنسان في كلامه إعرابا وبناء طريقة العرب في ذلك"[4].

---

[1]- ينظر: الفيومي، أحمد بن محمد بن علي: المصباح المنير، اعتنى به وراجعه: عزت زينهم عبد الواحد، ط1، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، 2008م، ص: 387.

[2]- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط1، دار الكتب المصرية، 1952م، ج1، ص: 35.

[3]- السيوطي، عبد الرحمن بن أبو بكر جلال الدين: الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه، عبد الحكيم عطية، راجعة وقدم له، علاء الدين عطية، ط2، دار البيروتي، دمشق، 1427هـ-2006م، ص: 30.

[4]- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، ط1، دار الفكر، دمشق، 1416هـ-1995م، ج1، ص: 40.

2. مفهوم أصول النحو:

فهو مركب من كلمتين أصول ونحو، النحو قد تعرضنا لمفهومه، أما مصطلح الأصول، فهو تقديم في التراث العربي فقد ظهر في بيئة الفقهاء ثم انتقل إلى بيئة النحاة[1].

3. تعريف الأصل:

أ- لغة: قال تعالى: ﴿**أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ**﴾[2]، وقد عرفه أحمد بن فارس في مقاييس اللغة: "أصل الهمزة والصاد واللام ثلاثة أصول متباعد بعضها من بعض أحدها أساس الشيء"[3].

ب- اصطلاحا: يعرفه السيوطي: "هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه"[4]، وفي تعريف آخر يقول: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"[5].

كما جاء في تعريف ابن الأنباري بأنه: "أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله، والفائدة من هذه الأصول هي التعويل في

---

[1]- ينظر: طبطوب بوزيد: محاضرات في أصول النحو، سنة ثانية، دراسات لغوية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، كلية الآداب واللغات، 2015م/2016م، ص: 03.

[2]- سورة إبراهيم، الآية: 24.

[3]- ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ج1، ص: 109.

[4]- السيوطي: الإقتراح في أصول النحو، ص: 15.

[5]- المرجع نفسه، ص: 21.

إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع من حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجع الخطأ من الصواب ولا ينفك غالبا من ارتياب"[1].

ويعرفه الفاكهي: "علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعرابا وبناء"[2].

2) دور ابن السراج في وضع أصول النحو:

يحاول ابن السراج في كتابه الأصول في النحو جمع الأصول العربية وفصلها نحوا وصرفا، حيث أخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب وبوبها أحسن تبويب حتى قيل في شأنه: "مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج"[3].

كان في كل مرة يستعين بالأمثلة والشواهد وشرح الأسباب ويقنع بالحجة ويحسن التعليل لما توصل إليه من أحكام قطيعة دلت على فطنته ورجاحة عقله، حيث لم يعيد كلام سابقيه وكان إن تحدث عنهم قال: "وقد بين هذا فيما مضى"[4].

كان ابن السراج منهجيا قويم النظرة في عرض مادته العلمية (مادة كتابه) حيث وقف عند نقطتين جديرتين بالتأمل:

- معرفة الطرق التي يتوصل إليها لمعرفة كلام العرب (النحو الوظيفي)، والكشف عن القواعد الكلية التي ترد إليها مسائل النحو والصرف حيث يقول في بداية كتابه: "واعتلالات النحويين على ضربين:

---

[1]- ابن الأنباري، أبو البركات: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1392هـ-1972م، ص: 80.

[2]- الفاكهي: شرح الحدود النحوية، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1996م، ص: 44-45.

[3]- ياقوت الحموي الرومي: معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ص: 2535.

[4]- مسعود غريب: منهج ابن السراج في كتاب الأصول، ص: 133.

ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقول: لم صار الفاعل مرفوعا، والمفعول به منصوبًا؟ ولم إذا تحركت الياء والواو، وكان ما قبلهما مفتوحا انقلبتا ألفا؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها، وجعل فضلها غير مدفوع"[1].

أن الكتاب يحمل سمات واضحة للتيسير كما يكشف عن نوازع مبكرة عند الأوائل[2].

حاول ابن السراج تعميق معارف المتعلم والعالم حيث كل ما انتهى من تقديم باب من أبواب النحو تبعه بمجموعة من المسائل الهامة حيث يقول: "قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات وذكرنا في كل باب من المسائل مقدارا كافيا فيه دربة للمتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب، لأنه كتاب الأصول"[3].

وفي قول آخر: "وفي جميع هذه الأقوال نظر، وإنما تضمنا في هذا الكتاب الأصول، والوصول إلى الإعراب، فأما ما عدا ذلك من النظر بين المخالفين، فإن الكلام يطول فيه ولا يصلح في هذا الكتاب على أنّ ربما ذكرنا من ذلك الشيء القليل"[4]. فهو كتابه يدرك أن علم النحو مبني على دراسة الأصول النحوية (السماع، القياس، التعليل مع الدقة في كل موضوع).

---

[1]- محمود محمد، طناحي، فهارس كتاب الأصول في النحو لأبي بكربت السراج، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1406هـ-1986م، ص: 04-05.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 04-05.

[3]- مسعود غريب: منهج ابن السراج في كتاب الأصول، ص: 134.

[4]- ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص: 381.

3) مذهب ابن السراج النحوي:

نشأ ابن السراج في بغداد متأثرا بالمدرستين البصرية والكوفية يدل على ذلك استخدامه لمصطلحات المدرستين، وشرحه لبعضها، وتأييده لآراء البصريين، وأخرى لآراء الكوفيين[1].

فقد جمع ابن السراج أصول العربية وأخذ مسائل سيبويه: "إلا أنه عول فيه على مسائل الأخفش ومذاهب الكوفيين، وخالف أصول البصريين في أبواب كثيرة لتركه النظر في النحو وإقباله على الموسيقى"[2].

هناك العديد من الآراء التي تؤكد أن مذهبه بصري نحو: استئناسه بآراء الخليل ويونس وسيبويه والجرمي، والمازني، والمبرد، فلا يكاد يخلو باب من أبواب (الأصول) إلا وفيه رأي أو أكثر من آراء هؤلاء سواء أكان نقله عنهم بنسبه، أمر من غير نسبه، وذلك إما لتأييد آرائهم، وإما لتقوية موقفه واستخدامه للمصطلحات البصرية في أغلب المواضع، أمثال: الجر واسم الفاعل، والممنوع من الصرف، والنداء والعطف بالحرف ...[3].

كما وردت له بعض المصطلحات الكوفية كالتكرير والمكني والتفسير[4].

---

[1]- ينظر: سعد بن ساعد بن هاشم اللهبي: أثر العامل في آراء ابن السراج النحوية في كتابه الأصول في النحو، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص النحو والصرف، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، السعودية، 1473هـ/2016م، ص: 21.

[2]- القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج3، ص: 149.

[3]- ينظر: فائزة بنت عمر، بن علي المؤيد: دراسة (الأصول في النحو) لابن السراج، ص: 112.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 113.

ومما يؤكد أيضا موافقته في المذهب الكوفي نحو: الفراء في أن الحرف الناسخ (أنّ) إذا خفف عمل في الاسم الظاهر كما كان يعمل قبل تخفيف موافقته الكسائي في أن (إنّ) النافية تعمل عمل (ليس) فتنصبه الخبر[1].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن ابن السراج وإن تأثر بالمدرستين والكوفية، إلا أنه درس النحو بعيدا عن التعصب واتباع الهوى لإحداهما مما جعله يسبق عصره بمنهجيته المحكمة في تأليفه النحوي.

4) المصطلحات النحوية عند ابن السراج:

ابن السراج أراد أن يجمع في كتابه هذا أصول علم النحو المحكمة وقواعد أركانه الثابتة ولذا رأى أن يعتمد لتحقيق ذلك على الكثير الشائع، وينأى به عن القليل الشاذ وما ذلك إلا لأنه قصد به طبقة المتعلمين بشكل خاص، وهؤلاء لا تعنيهم الخلافات العديدة، والتأويلات البعيدة التي لا طائل منها وإنما الذي يهمهم معرفته هو أصول هذا العلم وقواعده، وبالفعل حرص ابن السراج على أن يقصي تلك الخلافات والتأويلات جانبا، ويركز على أصول علمي النحو والصرف[2].

كان ابن السراج بالغ التّأثّر بسيبويه فاتخذ كتابه إماما له واستقى منه معظم مادته الأساسية ومن يعد إلى كتاب الأصول يجده يستعمل الكثير من مصطلحاته[3].

[1]- ينظر: فائزة بنت عمر بن علي المؤيد: دراسة (الأصول في النحو) لابن السراج، ص: 113.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 95.

[3]- ينظر: أحمد مطر العطية: ابن السراج ومذهبه في النحو دراسة في كتاب الأصول، ص: 258.

غير أن ابن السراج لم يقف عند حدود النقل والاستعارة بل تعدى ذلك إلى تطوير كثير من المصطلحات وتحديد مفهومها وتعيين مدلولها الخاص تعيينا واضحا لا لبس فيه، وبذلك أخذت صورتها النهائية المستقرة[1].

اختار ابن السراج مصطلح (الكلام) بدلا من مصطلح الكلم الذي ذكره سيبويه حيث يقول ابن السراج في كتابه الأصول: "الكلام يتألف من ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف"[2].

أما سيبويه يقول: "الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[3].

قسم ابن السراج الجملة إلى قسمين جملة فعلية وجملة اسمية حيث يقول في كتابه: "فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت وتمت بها الفائدة للمخاطب ويتم الكلام به دون مفعول، والمفعول فضل في الكلام"[4].

يطلق ابن السراج على مصطلح الجر الخفض بمعنى واحد حيث يقول في كتابه الأصول: "جر وخفض بمعنى واحد"[5]. كما فرق ابن السراج بين المصطلحين المضاف والمضاف إليه حيث يقول "الأسماء المجرورة تنقسم قسمين: اسم مجرور بحرف، أو مجرور بإضافة اسم مثله إليه"[6].

---

[1]- ينظر: أحمد مطر العطية: ابن السراج ومذهبه في النحو دراسة في كتاب الأصول، ص: 258.

[2]- ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص: 36.

[3]- السيرافي، أبو سعيد بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سعيد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008م، ج1، ص: 14.

[4]- ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص: 74-75.

[5]- المصدر نفسه، ج1، ص: 408.

[6]- المصدر نفسه، ص: 408.

1. شرح ابن السراج المصطلحات توابع الأسماء الخمسة:

1- التوكيد يجيء على ضربين، إما توكيد بتكرير الاسم، وإما أن يؤكد بما يحيط به[1].

2- النعت ينقسم بأقسام المنعوت في معرفته ونكرته، فنعت المعرفة معرفة، ونعت النكرة نكرة والنعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه[2].

3- عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو مبين لما تجريه عليه كما يبنيان وإنما سمي عطف البيان ولم يقل أنه نعت، لأنه اسم غير مشتق من فعل، ولا هو تحلية، ولا ضرب من ضروب الصفات فعدل النحويون عن تسميته نعتا[3].

4- عطف البدل ينقسم على أربعة أقسام: إما أن يكون الثاني هو الأول أو بعضه، أو يكون المعنى مشتملا عليه أو غلطا، وحق البدل وتقديره أن يعمل العامل في الثاني كأنه خال من الأول وكان الأصل أن يكون خبرين، أو تدخل عليه واو العطف، ولكنهم اجتنبوا ذلك للبس[4].

5- العطف بحرف: حروف العطف عشرة أحرف يتبعن ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها (الواو، الفاء، ثم، أو، إما، لا، بل، لكن، أم، حتى)[5].

---

[1]- ينظر: أبي بكر بن السراج: الأصول في النحو، ، ج2، ص: 19.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 23.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 45.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 46.

[5]- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 55-60.

يقول ابن السراج في التقديم والتأخير: "أن ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعل متصرف أو كان خبر المبتدأ سوى ما استثنيناه"[1].

والأشياء التي لا يجوز تقديمها هي ثلاثة عشر: الصلة على الموصول والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدّم مرفوعه على منصوبه والفاعل لا يقدّم على الفعل والأفعال التي لا تتصرف لا يقدّم عليها ما بعدها والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدّم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدّم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدّم المنصوب عليه ولا يقدّم التمييز (وما عمل فيه معنى الفعل) وما بعد إلا وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ولا يقدّم مرفوعه على منصوبه ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل[2].

جاء في الأصول نعم وبئس فعلان ماضيان كان أصلهما نعم وبئس فكسرت الفاءان منهما من أجل حرفي الحلق، وهما: العين في (نعم) والهمزة في (بئس) فصار: نعم وبئس[3].

[1]- ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص: 222.
[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 222.
[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 111.

يقول ابن السراج عن مصطلح التعجب: "فعل التعجب على ضربين، وهو منقول من بنات الثلاثة إما إلى أفعل ويبنى على الفتح لأنه ماض وإما إلى أفعل به ويبنى على الوقوف، لأنه على لفظ الأمر"[1].

عبر ابن السراج عن مصطلح التنوين: "نون صحيحة ساكنة، وإنما خصها النحويون بهذا اللقب وسموها تنوينا ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع"[2].

يقول ابن السراج عن النون الخفيفة: "كل شيء تدخله النون الثقيلة تدخله الخفيفة إلا أن النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم"[3]، ويقول عن النون الثقيلة: "هذه النون تلحق الفعل غير الماضي إذا كان واجبا للتأكيد فيبنى معها"[4].

[1]- ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص: 98.
[2]- المصدر نفسه، ج2، ص: 46.
[3]- المصدر نفسه، ج2، ص: 202.
[4]- المصدر نفسه، ج2، ص: 199.

الفصل الثاني

أثر تطبيقات التفكير التعليمي في الأصول عند ابن السراج

1- المداخل النحوية

2- القضايا النحوية

3- الأدلة النحوية

1) المداخل النحوية

1. تعريف الكلام وأقسامه:

أ- تعريف الكلام:

إن الكلام في اللغة العربية عبارة عن ألفاظ مفيدة ومفهومة مثلما جاء في قول ابن عقيل: "الكلام المصطلح عليه عند النحاة: هو عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، فاللفظ يشمل الكلام والكلمة والكلم"[1].

فالكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد في قوله عز وجل: ﴿**لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ**﴾[2].

أما الكلام هو ما تكوّن من ثلاث كلمات فأكثر، ولا يشترط الإفادة نحو المفيد نحو: النيل ثروة مصر، القطن محصول أساسي في بلادنا والكلم الغير مفيد نحو إن تكثر الصناعات[3].

ب- أقسامه:

الكلام في اللغة العربية يتألف من ثلاثة أجزاء: اسم، فعل، حرف[4].

---

[1]- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، 1400هـ/1970م، ص: 14.

[2]- سورة المؤمنون، الآية: 100.

[3]- ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص: 26.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 41.

قال ابن مالك في مقدمة ألفيته:

كلامنا من لفظ مفيد: كاستقم اسم وفعل ثم حرف الكلم"[1]

من خلال هذا الأخير نتعلم أقسام الكلام وكيفية تميّز كل منهما.

1/ الاسم:

هو كلمة تدل على معنى محسوس أو غير محسوس، أو هو كلمة تدل على معنى مجرد من الزمن حيث شرحه ابن السراج على أنه: "ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخص وغير شخص"[2].

وخلافا لما جاء في قول الزمخشري في كتابه: "الاسم هو ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران وله خصائص منها جوار الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف والجر والتنوين والإضافة"[3].

2/ الفعل:

هو كلمة تدل على حدث مقترن بزمن معين، ويقسّم الفعل إلى ثلاثة أقسام ماض ومضارع وأمر، كما جاء في كتاب ابن السراج: "فالماضي كقولك: صلّى زيد يدل على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان والحاضر نحو قولك: يصلي يدل على الصلاة وعلى الوقت الحاضر، والمستقبل نحو: سيصلي يدل على الصلاة وعلى أن ذلك يكون فيما يستقبل"[4].

[1]- ابن مالك، أبو عبد الله: ألفية ابن مالك، دار التعاون، د.ت، ص: 69.

[2]- ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص: 41.

[3]- الزمخشري، محمود بن عمر جار الله: المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م، ص: 23.

[4]- ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص: 44.

3/ الحرف:

هو الذي لا يفهم معناه إلى مع غيره من الكلمات فمثلا: لو قلنا الحرف "في" وحده كمعنى له ولكن لو قلنا: المدرس في غرفة المدير صار له معنى يقول ابن مالك في كتابه: "سواهما الحرف كهل وفي ولم..." [1].

من خلال هذا القول نستنتج أن الحرف ينقسم إلى قسمين مختص وغير مختص مثلما جاء في كتاب ابن السراج، إن ما يدخل على الاسم والفعل فلم تختص به الأسماء دون الأفعال ولا الأفعال دون الأسماء وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل نحو ألف الاستفهام كقولك: أيقوم زيد؟ فيدخل حرف الاستفهام على الفعل ثم نقول: أزيد أخوك؟ فيدخل الحرف على الاسم[2].

2. التعريف والتنكير:

هو كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحد بعينه إذا ذكر.

1- اسم النكرة:

هو ما دلّ على غير معين أو غير محدد مثل: أستاذ، قلم، كتاب....

يقول ابن مالك في كتابه:

نكـــــــرة قابـــــــل أل مـــــــؤثرًا أو واقـــع موقـــع مـــا قـــد ذكـــرا[3]

[1]- ابن مالك: ألفية ابن مالك، ص: 09.

[2]- ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص: 62.

[3]- ابن مالك: ألفية ابن مالك، ص: 12.

من خلال هذا البيت الشعري نستنتج أن من علامات النكرة، إنما تقبل أل وأن تؤثر فيها التعريف، حيث يشير إلى "ذو" التي لا تقبل "ال"، ولكنها تقع موقع "صاحب" والتي بدورها أل التعريف.

قسم ابن السراج النكرة إلى قسمين أولها أن يكون الاسم في أول أحواله نكرة مثل: رجل وما أشبه ذلك وثانيها أن يكون الاسم صار نكرة بعد وتعتبر النكرة بعد دخول الألف واللّام معرفة عليها أو تثنيها وتجمعها بلفظها من غير إدخال ألف ولام عليها، حيث يعتبر كل هذا وما شابهه نكرة والنكرة قبل المعرفة[1].

2- اسم المعرفة:

هو ما دلّ على شيء محدد أو شيء معين مثل: الأستاذ، قلم، زيد، كتاب العلوم.

ويقول ابن مالك في كتابه:

وغيـــــــره معرفـــــــة كهـــــــم وذي وهنـــــد وابنـــــي والغـــــلام والـــــذي[2]

من خلال البيت نستنتج أن ابن مالك وضع 06 عوامل للمعرفة وهي الضمير (هم)، والعلم (هند)، اسم إشارة (ذي) اسم موصول (الذي) والمقترن بـ أل (الغلام) والمضاف إلى (ابني).

قسم ابن السراج المعرفة إلى خمسة أشياء:

1. **الاسم المعين** مثل: هو، وأنت وإياك.

2. **الاسم المبهم** نحو: هذا وتلك وأولئك.

[1]- ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص: 142.

[2]- ابن مالك: ألفية ابن مالك، ص: 12.

3. وأما **العلم**: فهو ينقسم إلى ثلاثة أضرب: وإما أن يكون منقول إلى نكرة أو مشتقًا منها أو عجميا أعرب.

4. أما **ما فيه الألف واللام**: يدخلان على الأسماء النكرات: "إشارة إلى واحد معهود بعينه كقولك ما فعل الرجل للعهد الذي كان بينك وبين المخاطب أو إشارة الجنس كقوله عز وجل: ﴿**إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (2) إِلَّا الَّذِينَ آَمَنُوا**﴾[1]، يدل قوله تعالى على أن الاستثناء للإنسان معنى الناس.

5. وأما ما أضيف إليه نحو قولك: غلامك وصاحبك[2].

3- المعرب والمبني:

1. المعرب: هو تغيير ضبط آخر الكلمة لتغيير الموقع الإعرابي

المثال	الموقع الإعرابي	العلامة الإعرابية
محمد تلميذ نشيط	مبتدأ	الضمة
رأيت محمدًا	مفعول به	الفتحة
سلمت على محمّد	اسم مجرور	الكسرة

[1]- سورة العصر، الآية: 2-3.

[2]- ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص: 143-145.

2. البناء: ثبوت ضبط آخر الكلمة مهما تغير الموقع الإعرابي

المثال	الموقع الإعرابي	العلامة الإعرابية
هذا كتاب مفيد	مبتدأ	السكون
رأيت هذا الكتاب	مفعول به	السكون
مررت بهذا الكتاب	اسم مجرور	السكون

تدريب بين المعرب والمبني من الكلمات الآتية:

لو عرف الإنسان مقداره لم يفتخر المولى على عبده

مبني مبني معرب معرب مبني

جاء في شرح ابن السراج في كتابه الأصول: "وإن كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنيا، فإن كان مفهوما نحو: منذ قيل: مضموم ولم يقل: مرفوع ليفرق بينه وبين المعرب، وإن كان مفتوحا نحو: أين قيل: مفتوح ولم يقل: منصوب، وإن كان مكسورا نحو: أمس وحذام قيل: مكسور ولم يقل مجرور"[1].

وجاء في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:

والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني

من خلال هذا البيت نستنتج أن ابن عقيل قسم الاسم، إلى قسمان اسم معرب ويعني آخره يتغير حسب موقعه في الجملة واسم مبني يعني أن آخره ثابت لا يتغير لمشابهتها من الحروف[2].

[1]- ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص: 50.

[2]- ينظر: ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1420هـ/2000م، ص: 12.

1. الأسماء المرفوعة:

جاء في شرح ابن السراج في كتابه الأصول (أن الأسماء المرفوعة تنقسم إلى خمسة أقسام هي:

1- المبتدأ:

هو الاسم المرفوع المجرد من العوامل اللفظية ويقصد فيه جعله أولا لثاني مبتدأ به دون الفعل فيصير ثانيه خبرا بعدم استغناء كل واحد منهما عن الآخر، فوجب رفعهما دائما نحو قولك: الله ربنا فلا يتم معنى المبتدأ فيبتدأ فيه الاسم المحدث فيه قبل الحديث، أما الفاعل يكون مسبوقا بفعل ابتدأ الحديث قبله نحو قولك: زيد من طلق وينطلق زيد كما حق للمبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة، فأما المعرفة نحو قولك: عبد الله أخوك وأما ما قارب المعرفة من النكرات نحو قولك: رجل من تميم جاءني وخير منك لقيني.

أما من ناحية الاستفهام نحو قولك: كيف أنت وأين زيد وما أنسبهما مما يستفهم من الأسماء فأنت زيد مرتفعان بالابتداء وكيف وأين خبران[1].

2- خبر المبتدأ:

هو الاسم الذي يخبر عن المبتدأ أو يفيد معه معنى تاما وفي تعريف آخر هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ الفائدة ورد في شرح كتاب الأصول لابن السراج أن الخبر هو الاسم الذي يستفاد منه بالتصديق أو التكذيب ففي قولك: عبد الله جالس وقع التصديق أو الكذب في جلوس عبد الله لا في عبد الله، وخبر المبتدأ يقوم أيضا على ضربه، ضرب يذكر فيه الخبر نحو قولك زيد قائم وضرب آخر

[1]- ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص: 64-67.

يحذف فيه الخبر ويقوم مقامه ظرف له وذلك الظرف إما أن يكون من ظروف الزمان أو ظروف المكان فالمكان نحو قولك: زيد خلفك وعمرو في الدار. أما ظرف الزمان نحو قولك: القتال يوم الجمعة[1].

وهناك قسم ثاني من خبر المبتدأ وهو الذي يكون غير الأول وهناك قسم ثاني من خبر المبتدأ وهو الذي يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره، حيث لا يخلو أن يكون الخبر فعلا فيه ضمير المبتدأ نحو: زيد يقوم والزيدان يقومان فهذا الضمير وإن كان لا يظهر في فعل الواحد لدلالة المبتدأ عليه يظهر في التثنية والجمع.

ومن ناحية المعرفة والتنكير للمبتدأ أو الخبر فإنه يقوم على 4 أمور:

- أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة نحو: عمر ومنطلق.
- أن يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة: زيد أخوك.
- أن يكون المبتدأ نكرة والخبر نكرة نحو قولك: ما أحد في الدار وما فيها رجل.
- أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة[2].

3- الأسماء المرتفعة وهو الفاعل:

"هو اسم مرفوع مذكور قبله فعله: قام بالفعل أو اتصف بالفعل مثل: كتب محمد.

وفي تعريف ابن السّراج للفاعل بأنه اسم مرفوع بني على الفعل الذي يبني للفاعل، حيث ذكر هذا ليفرق بينه وبين فعل بني للمفعول، حيث قسم الفعل إلى قسمين منه حقيقي ومنه غير حقيقي فالحقيقي ينقسم أيضا إلى قسمين.

[1]- ينظر: ابن السراج: الأُصول في النحو، ج1، ص: 69.
[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 69-73.

القسم الأول: أن يكون الفعل لا يتعدى الفاعل إلى من سواه ولا يكون فيه دليل على مفعول نحو: قمت وقعدت.

أن يكون فعلًا وأصلًا إلى اسم الفاعل، وينقسم ضربين، ضرب مؤثر نحو: ذكرت زيدًا ومدحت عمرًا.

القسم الثاني: وهو الفعل الحقيقي، حيث يقوم على ثلاثة أفعال مستعارة للاختصار نحو: مات زيد.

- أفعال في اللفظ وليست بأفعال حقيقية وإنما تدل على الزمان نحو: كان عبد الله أخاك[1].

4- الأسماء المرتفعة:

المفعول: هو اسم الذي يدلّ على من وقع عليه فعل الفاعل ويكون منصوبا دائما مثل: علّم المعلم الطلاب.

وفي شرح ابن السراج في كتابه الأصول عن المفعول أنه الاسم الذي بني على فعل بني للمفعول ولم يذكر من فعل به، فهو رفع، وإنما خولف بينه وبين بناء الفعل الذي بني للفاعل كي لا يلتبس المفعول بالفاعل.

ومن ناحية ارتفاع المفعول إنما أراد به مثلما أراد في الفاعل، فالكلام لا يتم إلا به ومقصوده لم يذكر به هو أنه لو ذكر الفاعل ما كان المفعول إلا نصبًا وإنما ارتفع لما زال الفاعل وقام مقامه نحو قولك: ضربت زيد أزلت الفاعل فصار ضرب زيد.

فالمفعول هنا يقوم الفاعل وبقي الكلام بغير اسم منصوب.

[1]- ينظر: ابن السراج: الأُصول في النحو، ج1، ص: 79.

أما الفعل الذي لا يتعدّى لم يجرد ذلك فيه، وإنما إذ كان يتعدّى مفعولا واحدا بقي الفعل غير متعدّ.

- وإن كان يتعدّى إلى اثنين بقي الفعل متعديًا إلى واحد.

- وإن كان يتعدّى إلى ثلاثة بقي الفعل يتعدّى إلى اثنين[1].

5- المشبه بالفاعل في اللفظ: ينقسم إلى قسمين:

- قسم ارتفع بـ كان وأخواتها وقسم ارتفع بحروف تشبهت بكان والفعل وأخوات كان (صار، أصبح، أمس، ظلّ، أضحى، وما دام، وما زال)، وما اشتبه ذلك فأدخولها على المبتدأ أو خبره فرفعوا بما كان المبتدأ تثبتها بالفاعل ونصب بها الخبر تشبها بالمفعول نحو قولك: كان عبد الله أخاك[2]، إلا أن المفعول في (كان) لابد من أن يكون هو الفاعل، لأن أصله المبتدأ وخبره كما كان خبر المبتدأ لابد من أن يكون هو المبتدأ[3].

إن خبر كان إذا كنيت عنه جاز أن يكون منفصلا ومتصلا والأصل أن يكون مفصلا إذا كان أصله أنه خبر لمبتدأ.

نقول: كنت إياه وكان إياي هذا الوجه لأن خبرها خبر ابتداء وخفة الانفصال ويجوز كأنني وكنته كقولك: ضربني وضربته[4].

ولكان ثلاث مواضع:

---

[1]- ينظر: ابن السراج: الأُصول في النحو، ج1، ص: 81-82.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 86.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 93.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 91.

- التي يكون لها اسم وخبر.

- التي يكون معناها وقع وخلق فتكتفي بالاسم وحده ولا تحتاج إلى خبر.

- التي تكون توكيدًا زائدة[1].

[1]- ينظر: ابن السراج: الأُصول في النحو، ج1، ص: 92.

2. الأسماء المنصوبة

هي أسماء تكون منصوبة في جميع السياقات والتراكيب النحوية التي ترد فيها وهي: المفعول المطلق، المفعول فيه (ظرف زمان أو مكان)، المفعول به، المفعول لأجله، المفعول معه.

قسّم ابن السراج الأسماء المنصوبة إلى قسمين:

فالقسم الأول: هو كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع، وفي الكلام دليل عليه فهو نصب، وهو قسمان: مفعول ومشبه بمفعول.

فالمفعول ينقسم عنده إلى خمسة أقسام: مفعول مطلق، مفعول به، مفعول فيه، مفعول له، مفعول معه[1].

1- المفعول المطلق:

اسم منصوب مشتق من لفظ الفعل (مصدر الفعل) يذكر معه، من أجل توكيد معناه أو بيان عدده أو بيان نوعه وله ثلاثة أنواع:

- مؤكد للفعل مثل: انتصرنا على العدو وانتصارًا.
- مبنيا للنوع مثل: اجتهد الطالب اجتهادًا عظيمًا.
- مبنيا للعدد مثل: سجدت لله سجدتين.

أمّا ابن السراج فقد عرف المفعول المطلق على أنه مصدر والمصدر هو كل اسم معين غير شخص، وهو المفعول في الحقيقة كقولك: قام زيد قيامًا وإذا قلت ضربت معناه أحدثت ضربا فهو

[1]- ينظر: ابن السراج: الأُصول في النحو، ج1، ص: 151.

المفعول الصحيح، قال سيبويه: "تقول: قعد قعدة سوء وقعد قعدتين لما عمل في الحدث، يعني المصدر عمل في المرة منه والمرتين وما يكون ضربا منه وإن خالف اللفظ، فمن ذلك: قعد القرفصاء واشتمل الصماء ورجع القهقوي، لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه"[1].

وخلاصة ما سبق أن الفعل لا ينصب شيئًا وإنما المصدر نحو قولك: قام مصدره فعل قيامًا فلذلك قلت: قام زيدًا قيامًا يقصد هنا أن المصدر اشتق منه الفعل الذي سبقه[2].

2- شرح المفعول به:

هو اسم منصوب يذكر للدلالة على من وقع عليه فعل الفاعل ليتم معنى الجملة مثل: منح الله مصرا نهرًا خالدًا.

شرح ابن السراج المفعول به، حيث قسمه إلى قسمين أولها يلاقي شيئًا ويؤثر فيه، وثانيها يلاقي شيئًا ولا يؤثر فيه فسمي الفعل الملاقي متعديًا، والفعل غير ملاقي غير متعدي لم يلاقي مصدره مفعولا نحو قولك: قام وأحمر وطال.

قيل له مفعول به لأنه لما قام قائل: ضرب وقتل.

قيل له: هذا الفعل بمن وقع؟ فقال: يزيد أو يعمر، فهذا إنما يكون في المتعدي، حيث تنقسم الأفعال المتعدية إلى ثلاث أقسام منها ما يتعدّى إلى مفعول واحد، وما يتعدّى إلى مفعولين، وما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل[3].

---

[1]- ابن السراج: الأُصول في النحو، ج1، ص: 151-152.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 153.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 160.

3- شرح المفعول فيه:

هو اسم منصوب يبين زمان أو مكان وقوعه، بمعنى يدل على متى وأين وقع الحدث، وهو متضمن معنى "في" ويسمى الأول ظرف زمان والثاني ظرف مكان.

شرح ابن السراج أن المفعول فيه ينقسم إلى قسمين زمان ومكان، ففي الزمان فإن جميع الأفعال تتعدى إلى كل ضرب منه معرفة كان أو نكرة.

وما انتصب من أسماء الزمان تعتبره بحرف الظرف يعني "في" نحو قولك: قمت اليوم وقمت في اليوم، سميت ظروفًا لأنها قامت مقام "في" وأن كل ما ذكر فيه "متى" فهو زمان ويكون ظرفًا للفعل نحو قولك: متى قمت؟ فتقول: يوم الجمعة.

و"كم" أيضا التي تقع على كل معدود وأزمنة نحو قولك: كم سرت؟ فتقول: ساعة أو يومًا.

وقسم أيضا أسماء الأزمنة على ضربين ما يكون اسما وظرفًا وما يكون إلا ظرفًا فكل اسم من أسماء الزمان لك أن تجعله اسمًا وظرفًا إلا ما خصته العرب بأن جعلته ظرفًا.

كما أن العرب قاد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعًا واختصارًا وقسمتها على ضربين:

- أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف فحذف اسم الزمان اتساعا نحو: وقت خفوق النجم.

- أن يكون اسم الزمان موصوفًا فحذف اتساعًا وأقيم الوصف مقام الموصوف نحو: طويل وحديث[1].

[1]- ينظر: ابن السراج: الأُصول في النحو، ج1، ص: 182.

4- شرح المفعول له:

وهو اسم أو مصدر منصوب يبين سبب حدوث الفعل، ويأتي جوابًا "لماذا" مثل: لماذا تقيم الدولة معرض الكتاب فجوابها: تقيم الدولة معرض الكتاب تشجيعا للقراءة.

شرح ابن السراج في كتابه الأصول أن المفعول له لا يكون إلا مصدرا ويكون العامل فيه غير مشتق منه وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر نحو قولك: جئتك مخافة فلان.

وقال سيبويه: "إن هذا كله ينتصب، لأنه مفعول له كأنه لم طرح اللام عمل فيه ما قبله ومن ذلك: فعلت ذاك أجل كذا وكذا، وضعت ذلك ادخار فلان"[1].

ومنه فإن المصدر الذي ينتصب لأنه مفعول له يكون معرفة ويكون نكرة ولا يصلح أن يكون حالا نحو قولك: جئتك مشيا لا يجوز أن تقول: جئتك خوفا تريد خائفًا وإنما الخوف يكون في الحال أي جئتك في حال خوفي أي خائفًا[2].

5- شرح المفعول معه:

هو اسم منصوب يقع بعد فعل ليدل على ما فعل الفعل بمصاحبته ويذكر بعد واو بمعنى "مع" تفيد المصاحبة أو الملازمة وتسمى واوا المعية مثل: سار القطار والنيل.

شرح ابن السراج في كتابه الأصول أن المفعول معه يعمل عمل المفعول بتوسط الواو التي تدل معنى "مع" ولو كانت عاملة كان حقها أن تخفض، أمّا من ناحية العطف فهي لا تمنع الفعل الذي قبلها

[1]- ابن السراج: الأُصول في النحو، ج1، ص: 195.
[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 197.

أن يعمل فيما بعدها نحو قولك: "ما صنعت وأباك"[1].

قال سيبويه: "إنما أردت: ما صنعت مع أبيك ولو تركت الناقة مع فصيلها والفصيل مفعول معه والأب كذلك والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها"[2].

كما نجد أيضا في هذا الباب الأفعال التي لا تتعدى والأفعال التي قد تعدت إلى مفعولاتها جميعا فاستوفت مالها تتعدى إليه نحو قولك: استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة نرى من هذا المثال أن الواو عملت عمل حرف الجر وأن الحرف لما كان غير عامل عمل الفعل فيما بعدها ولا يجوز التقديم للمفعول في هذا الباب[3].

[1]- ابن السراج: الأُصول في النحو، ج1، ص: 199.
[2]- المصدر نفسه، ج1، ص: 200.
[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 201.

3) الأدلة النحوية:

المراد بأدلة النحو الأمور الذي يثبت بها النحو هي: السماع، والإجماع والقياس.

حيث يقول ابن الأنباري: "أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وأصوله"[1].

قسّم ابن الأنباري أدلة النحو إلى ثلاثة أقسام هي: النقل والقياس واستصحاب الحال، أما ابن جني في الخصائص فقد قسّمها أيضا إلى ثلاثة هي: السماع والإجماع والقياس ومن خلال هذه التقسيمات نتج لنا أربعة أدلة في النحو: وهي السماع، القياس، الإجماع، استصحاب الحال.

1. تعريف السماع:

أ- لغة: السماع ما سمعت به فشاع وتكلم به، وكل ما التذته الأذن من صوت حسن سماع[2]، قال الله تعالى: ﴿**إِنْ تُسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ**﴾[3].

ب- اصطلاحا:

يمثل السماع الأساس الأول لأصول النحو، وهو الدليل الأول الذي تبنى عليه كل الأدلة الأخرى، فهو النقل السليم للكلام العربي الفصيح باتباع شروط وضوابط حددها علماء اللغة، يعرفه ابن الأنباري بتسميته النقل يقول: "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد

[1]- ابن الأنباري: الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص: 80.

[2]- ينظر: ابن منظور: لسان العرب، ج8، ص: 165.

[3]- سورة الروم، الآية: 81.

القلة إلى حد الكثرة فخرج عنه إذا ا جاء في كلام العرب من المولدين وما شذ من كلامهم كالجزم بلم والنصب بلن"[1] .

أما السيوطي فقد عرفه بقوله: "أعني به ما ثبت في كلام العرب ممن يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه صلّى الله عليه وسلّم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا"[2].

من خلال التعريفين نستنتج أن الأنباري قد استبدل مصطلح السماع بالنقل عكس ما جاء به اللغويين وأن الكلام العربي يشمل القرآن والحديث والشعر والنثر.

1- شروط السّماع:

حدّد العلماء من يحتج بهم ويوثق بفصاحتهم وسلامة عربيتهم زمانًا ومكاناً وأحوالاً:

1/ الزمان:

قبل علماء العربية الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني للهجرة سواء أسكنوا الحضر أم البادية، فالشعراء قد قسموا إلى أربعة أقسام شعراء جاهليين لم يدركوا الإسلام، ومخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام، وإسلاميين لم يدركوا من الجاهلية شيئا، ومحدثين مثل: "بشار بن برد"، وانعقد نسبه الاجتماع على صحة الاستشهاد بالطبقتين الأولى والثانية، واختلفوا في الطبقة الثالثة، أما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامها في علوم اللغة والنحو والصرف خاصة[3].

[1]- ابن الأنباري: الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص: 81.

[2]- السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص: 48.

[3]- ينظر: سميرة رجم، أصول النحو، دراسات لغوية، محاضرة السنة الثانية، بدون تاريخ، ص: 06.

2/ المكان:

أما المكان، أو بعبارة أخرى القبائل اختلفت درجاتها لعدم قربها من الاختلاط بالأمم المجاورة فاعتمدوا كلام القبائل في قلب جزيرة العرب، والذين نقلت عنهم العربية: قيس وتميم وأسد فهؤلاء هم من أخذت عنهم من بيت القبائل العربية وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب وفي التصريف.

كما أنّ علماء اللغة في عصر التدوين تجنبوا بني حنيفة وسكان اليمامة وأهل الطائف وحاضرة الحجاز لأنهم بذلك رأوا اختلاط ألسنتهم وإفسادها لتقربهم من الأمم الأخرى[1].

3/ الأحوال:

نظر العلماء في أحوال العرب المجتمع المحتج بلغتهم وأحسنها ما كان أعمق في التبدي وألصق ببيئة البدو، وكل هذا سببه الوثوق من سلامة لغة المنقول عنه وعدم تطرق الفساد إليها وهذا المبدأ هو من يتحكم في العامل الزماني والمكاني، فنجد أن العلماء أمثال "عدي بن زيد العبادي والأخفش" لغتهم تأثرت بلغة الأجانب نظرا لمخالطتهم لهم، فتضمن شعرهم بعض من الألفاظ الدخيلة عن اللغة العربية[2].

كما اتفق علماء العربية على أن القرآن الكريم يمثل حجة لغوية في الاستشهاد النحوي وبذلك وضعوا شروط أهمها:

- صحة السند عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- موافقته الرسم العثماني.
- موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه.

[1]- ينظر: سميرة رجم: أصول النحو، ص: 06.

[2]- المرجع نفسه، ص: 07.

ووضع أيضا علماء اللغة العرب للكلام العربي "الشعر، النثر"، شروطا أهمها:

- الفصاحة.

- السند.

- التواتر[1].

أما السماع عند ابن السراج فنجده في استنباط قواعده النحوية يميل إلى ما سمع من كلام العرب الموثوق بعربيتهم إلا إذا ثبتت فصاحتهم حيث يقول: "سمع ممن ترضى عربيتهم"[2].

فاستنباطه القاعدة النحوية الخاصة بالظرف من المسموع المطرد، فالعرب خصصت بعض الظروف بالظرفية، ولم تستعملها مرفوعة أو مجرورة، حيث يقول: "واعلم: أن أسماء الأزمنة تكون على ضربين: فمنها ما يكون اسمًا ويكون ظرفًا، ومنها ما لا يكون إلاّ ظرفًا، فكل اسم من أسماء الزمان فلك أن تجعله اسما وظرفًا إلا ما خصته العرب بأن جعلته ظرفًا وذلك ما لم تستعمله العرب مجرورًا ولا مرفوعًا"[3]. واستنبط أيضا القاعدة النحوية التي تجيز إضافة الاسم إلى الفعل باعتباره ما جاءت به العرب وقالته حيث يقول: "اعلم أن حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء وأن الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل ولا فعل إلى اسم ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت أسماء الزمان، بالإضافة إلى الأفعال، لأن الزمان مضارع للفعل، لأن الفعل له بني، فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره لما

[1]- ينظر: عبد الحق سوداني، أصول النحو العربي، محاضرات في أصول النحو، مقدمة لطلبة السنة الثانية، تخصص لسانيات عامة، جامعة شاذلي بن جديد، الطارف، 2016م/2017م، ص: 25.

[2]- ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص: 56.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص: 192.

فيه من الدليل عليهما، وذلك قولهم: أتيتك يوم قام زيد وأتيتك يوم يقعد عمرو"[1]، كما استنبط أيضا القاعدة النحوية وذلك لسماع نادر مما يحفظ ولا يقاس عليه فنتج عن قاعدة خاصة بأسماء الأفعال في الأمر والنهي، حيث يقول: "الأسماء التي يسمى الفعل بها في الأمر والنهي نحو قولهم: تراكها ومناعها، يريدون: اترك وامنع..." [2].

2. تعريف القياس:

أ– لغة: قاس الشيء يقوسه قوسًا: لغة في قاسه يقيسه، ويقال: قسته وقسته أقوسه قوسًا وقياسًا ولا يقال أقسته بالألف والمقياس: ما قيس به، والقيس والقاس: القدر...ويقال هذه خشبة قيس أصبع أي قدر أصبع. ويقال: قايس بين شيئين إذا قادرت بينهما"[3].

ب– اصطلاحا:

يعد القياس الركن الثاني من أدلة النحو، فقد درسه كل من المناطقة والأصوليون والنحويون كل على طريقته.

أ– المناطقة:

عرف أرسطو في كتابه المباحث القياس بأنه: "الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه ببعض الاشياء لزم عنها بالضرورة شيء آخر، وهو استنتاج شكلي من مقدمتين مسلم بهما، ومن أمثلته المشهورة إن كل إنسان فان، وإن سقراط إنسان إذا سقراط فان"[1].

[1]– ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص: 192.
[2]– المصدر نفسه، ج1، ص: 141.
[3]– ابن منظور: لسان العرب، ج6، ص: 187.

ب- الأصوليون:

أما عند الأصوليين فيطلق على إلحاق أمر لم يرد حكمه في الكتاب أو السنة أو الإجماع بأمر ورد حكمه في أحدها لاشتراكهما في علة الحكم.

ج- النحويون:

عرفه ابن الأنباري: "حمل غير المنقول على المنقول إذا في معناه"[2].

1- أركان القياس:

يتكون القياس من أربعة أركان:

1/ المقيس عليه الأصل:

وهو ما سمع من الكلام العربي الفصيح ويشترط فيه الخروج من الندور أو الشذوذ، حيث يتوافق مع القياس بموافقته للقاعدة النحوية، فالمتكلمون يستعملون مصطلح المقيس عليه والأصوليون بمصطلح الأصل، وقد يكون المقيس عليه أصلا كما يكون فرعًا والأهم أن يتوفر فيه الكثرة والخروج وحد القلة والشذوذ وينقسم القياس إلى:

أ- حمل فرع على أصل كإعلال الجمع لإعلال المفرد مثل: قيم وقيم.

ب- حمل أصل على فرع كإعلال المصدر كإعلال فعله مثل: قام قيام.

[1]- محمد مختار، ولد أباه: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب،ط2، دار الكتب العلمية، بيرون، لبنان، 1429هـ، 2008م،ص29.

[2]- السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص: 94.

ج- حمل نظير على نظير مثل منعهم (أفعل التفضيل من رفع الظاهر لشبه بأفعل التعجب وجوازهم تصغير أفعل التعجب حملا على اسم التفضيل) [1].

د- حمل الضد على الضد: ويقصد بها أن الشيء يأخذ حكمه من ضده.

2/ المقيس: ويقصد به الفرع فله حكمان:

- أن يكون مجهول الحكم وهو غير منقول من كلام العرب فيقاس على المنقول عنهم عملا بما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

- أن يكون المقيس معلوم الحكم فيؤكد النحاة هذا الحكم بإلحاقه بأصل مشابه له في الحكم، فتكون به المشابهة في العلة[2].

3/ الحكم:

هو الركن الثالث من أركان القياس ويقصدبه ما يكون في الفرع مما هو في الأصل فيقاس الأصل مما ثبت استعماله عن العرب "وقد اتفق النحاة على جواز القياس على قاعدة كل حكم ثبت بورود الاستعمال من الفصحاء إلا إذا كان شاذًا، وما تواتر استعماله عند العرب الفصحاء جعله النحاة منطقهم الأول للتجريد، فكان المادة التي جري فيها الاستقراء ثم بنيت منها الأحكام"[3].

[1]- ينظر: عبد الحق سوداني: محاضرات في أصول النحو، ص: 43.

[2]- ينظر: محمد دويس: الفكر النحوي العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة السانية، وهران، 2008-2009م، ص: 99.

[3]- عبد الحق سوداني: محاضرات في أصول النحو، المرجع السابق، ص: 50.

4/ العلة:

أ- لغة: جاء في الصحاح التعليل معناه: "السقي بعد السقي، وجني الثمر بعد الأخرى"[1].

وفي اللسان "العلة المرض، علّ واعتلّ، أي مرض فهو عليل، وعلى الله، ولا أعلك الله أي: لا أصابك بعلة، والعلّة: الحدث الذي يشغل صاحبه عند حاجته، كأن العلة صارت شغلا ثانيا منعه شغله الأول"[2].

ب- اصطلاحا:

وهي السبب الذي يثبت الحكم أو ينفيه قال صاحب المستوفي: "إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوشاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمع لها"[3]، كما تحدث الزجاجي عن العلة حيث قال: "علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها ليس هذا من تلك الطريق"[4].

وقد قسمها إلى: تعليمية وقياسية وجدلية نظرية.

[1]- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح مادة علل، تحقيق أحمد عبد الفخور عطار، الطبعة تسعة وثلاثون، القاهرة، 2001م، ص: 273.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، ج2، ص: 867.

[3]- السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص: 249.

[4]- الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، الطبعة الخامسة، دار النفائس، بيروت، 1406هـ/1986م، ص: 64.

1- العلل التعليمية:

ونقصد بها تعلم كل ما جاء من كلام العرب ولكن لم نسمع كل كلاهما، وإنما قمنا عليه من باب إلحاق النظير قال الزجاجي: "إنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل، وما أشبه ذلك"[1]، فبهذا تم تعليل الأحكام النحوية كرفع الفاعل ونصب المفعول وغيره.

2- العلل القياسية:

لقد مثل لها الزجاجي في قوله: "فأن يقال لمن قال نصبت زيدًا، فإن في قوله إن زيدًا قائم ولم وجب أن تنصب "إن" "الاسم"؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه إعماله لمضارعته إياه، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله نحو: ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك"[2].

3- العلة الجدلية:

إن هذا النوع من العلل يقوم على افتراضات ذهنية تجعل الدارس أمام مجموعة من الأسئلة التي تجعل من الأحكام النحوية تصعب في التحليل إذ يقول الزجاجي: "كأن يقال فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم بالمستقبلية، أم الحادثة في الحال، أم

[1]- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص: 64.

[2]- المرجع نفسه، ص: 64.

المتراخية، أم المنقضية، بلا مهلة؟"[1] فهذه العلة تجمع بين صحة الحكم النحوي وبين سلامة المعنى وهي القصد من التعليل.

3. تعريف الإجماع:

أ– لغة: وهو العزم والتصميم لقوله تعالى: ﴿**فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ**﴾[2]، يقصد هنا العزم على الشيء، كما للإجماع معنى آخر وهو الاتفاق على الأمر يقال: أجمع القوم على كذا واتفقوا عليه.

ب– اصطلاحا:

وهو ركن من أركان أدلة النحو، كما يعد من الأصول الأربعة المتفق عليها في الشريعة الإسلامية الكتاب والسنة والإجماع والقياس وهو بمعنى اتفاق العلماء بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام على حكم شرعي ما.

كما عرفه ابن حزم: "الإجماع الذي تقوم به الحجة في الشريعة وهو ما يتفق أن جميع الصحابة رضي الله عنهم قالوه ودانوه عن نبيهم صلى الله عليه وسلم وليس الإجماع في الدين –عنده– شيء غير هذا، وأما ما لم يكن إجماعًا في الشريعة فهو ما اختلفوا فيه أو سكت بعضهم ولو واحد منهم عن الكلام فيه"[3].

---

[1]– الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص: 65.

[2]– سورة يونس، الآية: 71.

[3]– سميرة رجم: أصول النحو، ص: 11.

2- أنواع الإجماع: وينقسم إلى نوعين:

1/ إجماع الفقهاء والأصوليين:

ويقصد به ما اتفق عليه النبي صلى الله عليه وسلم على أمر من الأمور الدينية[1].

2/ حجية الإجماع: حيث يأخذ الإجماع حجيته من:

أ- تصوره: وذلك باتباع النصوص الدينية والعقاب على مخالفتها.

ب- تصور الاطلاع على الإجماع: يتصور معرفة ذلك بمشافهتهم إن كانوا عددًا يمكن لقاءهم وإن لم يكن عرف مذهب بالمشافهة ومذهب آخر بأخبار التواتر.

ج- إقامة الحجة على استحالة الخطأ على الأمة[2].

3- أركان الإجماع: وله ركنان:

أ- المجمعون: وهم أمة محمد صلى الله عليه وسلم وهو كل مجتهد مقبول الفتوى من أهل الحل والعقد قطعًا ولابد من موافقته في الإجماع.

ب- في نفس الإجماع: ويقصد به اتفاق فتاوى الأمة في مسألة معينة.

1/ إجماع النحاة:

ويقصد به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة في الدرس النحوي على أمر دون خلاف مذهبي وهو نوعان:

[1]- الغزالي أبو حامد: المستصفى، تح: سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1997م، ج1، ص: 325.

[2]- ينظر: عبد الحق سوداني: محاضرات في أصول النحو، ص: 58.

– **إجماع مطلق:** ويقصد به اتفاق في مسائل بديهية وحقائق ثابتة لا تستدعي الرأي كأقسام الكلمة.

– **إجماع على مسائل يتحكم المقام في تغييرها:** مثل علامة الضمير المتصل بالمنفصل بأنها علاقة توكيد كقولك: جئت أنت.

يقول الرماني في الإجماع في مذهب البصريين أنه ثابت ومخالف للإجماع "وكل من خرج عن إجماع أهل الصناعة فهو له مردود" يقصد هنا الخروج عن إجماع النحاة وهو عند الفلاسفة والعلماء خروج عن حد العقل والتدبير[1].

4. تعريف استصحاب الحال:

أ– لغة: في اللغة الملازمة وعدم المفارقة، قال ابن منظور في لسان العرب"صحبه يصحبه صحبة بالضم وصحابة بالفتح وصاحبه عاشره والصاحب المعاشر جمع الصاحب مثل راكب وركب، لا يتعدّى الفعل فلا تقول: زيد صاحب عمرًا، لأنهم إنما استعملوه استعمال الأسماء نحو غلام وزيد ولو استعملوه استعمال الصفة لقالوا: زيد صاحب عمرًا، أو زيد صاحب عمرو...والجمع أصحاب وأصاحيب وصحبان مثل شاب وشبان"[2].

[1]– ينظر: عبد الحق سوداني: محاضرات في أصول النحو، ص: 59.

[2]– ابن منظور: لسان العرب، ج1، ص: 519.

ب- اصطلاحا:

يعرفه ابن الأنباري: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل كقولك في فعل الأمر إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها لشبه الاسم ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء"[1].

كما يعرفه ابن حزم بقوله: "إذا ورد النص من القرآن أو السنة الثابتة في أمر ما ثم ادعى مدعي أن ذلك الحكم قد انتقل أو بطل من أجل أنه انتقل ذلك الشيء المحكوم عن بعض أحواله أو لتبدل زمانه أو لتبدل مكانه، فعلى المدعي انتقال الحكم من أجل ذلك أن يأتي ببرهان من نص قرآن أو سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتة على أن ذلك الحكم قد انتقل أو بطل، فإن جاء به صح قوله، وإن لم يأتي فهو مبطل فيما ادعى من ذلك"[2].

1- استصحاب الحال عند الفقهاء:

استصحاب الحال عن أهل الفقه يقصد به التمسك بالحكم لعدل دليل ينقل عنه، حيث رأى بعضهم أنه دليل بنفسه وهو ما يتمسك به الناظر، أما آخرون فرأوا أنه ليس بدليل قاطع ولكن يمكن الاعتماد عليه، إذ أن الأحكام النحوية فيه مبنية على الأصل ومن اعتمد عليه لا يطلب الدليل وأما من عدل عنه إلى الفرع لابد له من دليل[3].

[1]- ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص: 46.

[2]- ابن حزم: دراسة أصولية فقهية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م، ص: 278.

[3]- ينظر: عبد الحق سوداني، محاضرات في أصول النحو، ص: 53.

2- موقف علماء اللغة:

استصحاب الحال عند علماء العربية فهو يتضح من خلال تعريف ابن الأنباري بأنه: "أن يذكر دليلا على زوال استصحاب الحال مثل أن يدل الكوفي على زواله، إذا تمسك البصري في بناء فعل الأمر فيبين أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع مأخوذ منه، والفعل المضارع قد أشبه الاسم وزال عنه استصحاب الحال وصار معربا بالشبه فكذلك فعل الأمر، والجواب أن يبني أن ما توهم دليلا لم يوجد فيبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحا"[1]، يوضح ابن الأنباري هنا أن استصحاب الحال هو من أدلة النحو رغم المسائل المختلفة النحوية بين المذهبين البصري والكوفي.

[1]- ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ص: 63.

خاتمـــة

ولما كانت لكل بداية نهاية، كان لهذا العمل المتواضع نهاية تمثلت في قراءة كتاب الأصول لابن السراج ودراسة منهجه التّعليمي في النحو، وبعد رحلة طويلة وشاقة في صحبة هذا الكتاب، حاولنا أن نستكشف شخصية كانت لها بصماتها في مجال الدراسات النحوية والتعريف بها ومعرفة أساتذتها وتلاميذها ومكانتها العلمية.

بعد الخوض في قراءة كتاب الأصول في النحو توصلنا إلى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

1. أن أبو بكر ابن السراج مذهبه بغدادي.
2. جمع أبواب النحو في كتاب سيبويه وأخذ مسائله ورتبها أحسن ترتيب وبوبها أحسن تبويب.
3. اعتماده على السماع والقياس.
4. انتهج فيما ألفه من كتب نحوية سبل التيسير والتسهيل في دراساته النحوية.
5. الإكثار من ضرب الأمثلة رغبة في التوكيد والتقوية لتقريب القاعدة في ذهن المتعلم.
6. اتسم أسلوب ابن السراج بالسهولة والجزالة والبعد عن الغموض والتعقيد.
7. ميل ابن السراج إلى مناقشة المتعلم وكأنه أمامه.
8. معالجة المسائل النحوية التي أدت إلى حدوث تلاقي بين العلة والنحو في كتابه.
9. اعتماده على التسلسل المنطقي في عرض مادته العلمية.
10. تفرده ببعض الألفاظ والمصطلحات النحوية (الكلام بدل الكلم).

وفي الختام نرجو أن نكون قد وفقنا في إنجاز هذا البحث البسيط، فإن أصبنا فمن الله عز وجل وإن أخطأنا فمن أنفسنا ونسأل الله التوفيق والسداد.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

1 – أحمد مطر العطية، ابن السراج ومذهبه في النحو دراسة في كتاب الأصول، الطبعة الأولى، دار الصحوة للنشر والتوزيع، 1430هـ/2009م.

2 – ابن الأنباري، أبو البركات، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1392هـ/1972م.

3 – ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، 1952م.

4 – الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح مادة علل، تحقيق أحمد عبد الفخور عطار، الطبعة تسعة وثلاثون، القاهرة، 2001م.

5 – ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي، دراسة أصولية فقهية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، أسسها محمد علي بيضون، 1971م.

6 – ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي، رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق احسان عباس، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بناية برج الكارلتون، ساقية الجنزير، بيروت، لبنان، 1980م.

7 – الخضري، محمد بن مصطفى، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبطه وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، الطبعة الأولى، دار الفكر، لبنان، 2003م.

8 – ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبو بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق احسان عباس، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، 1971م.

9 – الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، الطبعة الخامسة، دار النفائس، بيروت، 1406ه/1986م.

10 – الزمخشري، محمود بن عمر جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بوملحم، الطبعة الأولى، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.

11 – ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، 1985م.

12 – ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1430ه/.2009

13 – السيرافي، أبو سعيد بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سعيد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008م.

14 – السيوطي، عبد الرحمن بن أبو بكر جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له علاء الدين عطية، الطبعة الثانية، دار البيروتي، دمشق، 1427ه/2006م.

15 – السيوطي، عبد الرحمن بن أبو بكر جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الحلبي بمصر، 1964م.

16 – ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، 1400هـ/1970م.

17 – العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1416هـ/1995م.

18 – الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى، تحقيق سليمان الأشقر، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م.

19 – ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م.

20 – الفاكهي، عبد الله بن أحمد، شرح الحدود النحوية، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1996م.

21 – الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، اعتنى به وراجعه عزت زينهم عبد الواحد، الطبعة الأولى، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، 2008م.

22 – القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، المحمدون من الشعراء وأشعارهم، تحقيق رياض عبد الحميد مراد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1395هـ/1975م.

23 – ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1420هـ/2000م.

24 – ابن مالك، أبو عبد الله، ألفية ابن مالك، دار التعاون، بدون تاريخ.

25 – محمود محمد طناحي، فهارس كتاب الأصول في النحو لأبو بكر بن السراج، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1406هـ/1986م.

26 – ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن على أبو الفضل، لسان العرب، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، 1414هـ.

27 – أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، دار الطباعة، الجامعة الليبية، ليبيا، 1993م.

28 – محمد المختار، ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1429هـ/2008م.

29 – ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق احسان عباس، الطبعة الأولى، دار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1414هـ/1993م.

الرسائل الجامعية:

1 – سعد بن ساعد بن هاشم اللهبي، أثر العامل في آراء ابن السراج النحوية في كتابه الأصول في النحو، رسالة مقدمة لنيل درجة (الماجستير) في تخصص النحو والصرف، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية بالسعودية، 1437هـ/2016م.

2 – سميرة رجم، أصول النحو، دراسات لغوية، محاضرة السنة الثانية، بدون تاريخ.

3 – طبطوب بوزيد، محاضرات في أصول النحو، سنة ثانية، دراسات لغوية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، كلية الآداب واللغات، 2015م/2016م.

4 – عبد الحق سوداني، أصول النحو العربي، محاضرات في أصول النحو، مقدمة لطلبة السنة الثانية، تخصص لسانيات عامة، جامعة شاذلي بن جديد، الطارف، 2016م/2017م.

5 – محمد دويس، الفكر النحوي العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة السانية، وهران، 2008م/2009م.

المجلات:

1 – صاري محمد، واقع المحتوى النحوي في المقررات الدراسية، تحليل ونقد، مجلة التواصل، العدد الثامن، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2001م.

2 – فائزة بنت عمر، ابن علي المؤيد، دراسة كتاب الأصول في النحو لابن السراج، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، العدد الرابع عشر، السنة الرابعة عشر، 1423هـ/2002م.

3 – مسعود غريب، منهج ابن السراج في كتابه الأصول، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الثامن عشر جوان، 2013م.

4 – أبو المكارم، علي، النحو التعليمي حتى منتصف القرن التاسع الهجري، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، العدد الثاني، 1404هـ/1984م.

فهرس المحتويات

فهـرس المحتويات

بسملة

كلمة شكر وتقدير

إهداء

مقدمة .....**أ–ج**

المدخل: الطّابع التّعليمي عند ابن السّراج

1) التعريف بابن السراج.....**2**

1. مكانته العلمية 2

2. أخلاقه.....2

3. تلاميذه.....3

4. آثاره العلمية 4

5. وفاته 5

2) مفهوم النحو التعليمي.....**5**

3) التعريف بكتاب أصول النحو وقيمته العلمية.....**6**

1. قسم النحو.....8

2. قسم الصرف.....9

الفصل الأول: التّفكير النّحوي عند ابن السّراج

1) تعريف علم أصول النحو.....**11**

1 . تعريف النحو 11

أ- لغة.....11

ب- اصطلاحا.....12

2. مفهوم أصول النحو 13

3. تعريف الأصل 13

أ- لغة.....13

ب- اصطلاحا.....13

2) دور ابن السراج في وضع أصول النحو **14**

3) مذهب ابن السراج النحوي **16**

4) المصطلحات النحوية عند ابن السراج **17**

1. شرح ابن السراج المصطلحات توابع الأسماء الخمسة 19

الفصل الثاني: أثر تطبيقات التفكير التعليمي في الأصول عند ابن السراج

1) المداخل النحوية **23**

1. تعريف الكلام وأقسامه 23

أ- تعريف الكلام.....23

ب- أقسامه 23

1/ الاسم 24

2/ الفعل 24

3/ الحرف 25

2. التعريف والتنكير.....25

1- اسم النكرة 25

2- اسم المعرفة 26

3- المعرب والمبني 26

2) القضايا النحوية.....29

1. الأسماء المرفوعة.....29

1- المبتدأ 29

2- خبر المبتدأ 29

3- الأسماء المرتفعة وهو الفاعل 30

4- الأسماء المرتفعة 31

5- المشبه بالفاعل في اللفظ 32

3. الأسماء المنصوبة 34

1- المفعول المطلق..... 34

2- شرح المفعول به..... 35

3- شرح المفعول فيه..... 36

4- شرح المفعول له..... 37

5- شرح المفعول معه 37

3) الأدلة النحوية **39**

1. تعريف السماع 39

أ- لغة.....39

ب- اصطلاحا.....39

1- شروط السّماع.....40

2. تعريف القياس.....43

أ- لغة.....43

ب- اصطلاحا.....43

3- أركان القياس 44

3. تعريف الإجماع 48

أ- لغة.....48

ب- اصطلاحا.....48

2- أنواع الإجماع 49

3- أركان الإجماع 49

4. تعريف استصحاب الحال 50

أ- لغة.....50

ب- اصطلاحا.....51

1- استصحاب الحال عند الفقهاء.....51

2- موقف علماء اللغة 52

خاتمة **54**

قائمة المصادر والمراجع **56**

فهرس المحتويات.....**62**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف شخصية كانت لها بصماتها في مجال الدراسات النحوية والتعريف بها ومعرفة شيوخها وتلاميذها ومكانتها العلمية ومنهجها ومذهبها النحوي كما اهتدينا إلى اهتمام ابن السّراج الشديد بأصول النحو وأدلته كما أبرزنا نهجه وطريقته في معالجة القضايا النحوية بدءًا من عرض المعلومة ودراسة شواهده والمصطلحات التي كان يستعملها وطريقة تبويبه وترتيبه المتميزة، والكتاب يحوي على مادة علمية غزيرة وينقل آراء السابقين لذلك أفرد البحث فصلاً في دراسة مصادر ابن السّراج واتصاله بالسابقين كما بينا جوانب من أثره في اللاحقين فكان تأثيره واضحًا على الخالفين من الأجيال التالية والمتتالية من العلماء.

الكلمات المفتاحية: النحو، أصول النحو، المصطلح النحوي، التفكير التعليمي، تعليمية النحو.

Abstract :

The purpose of this study is to explore a personality who had his fingerprints in the field of grammatical studies introducing it knowing its teachers its students its scientific status and its grammatical doctrine Outstanding, The book contains abundant scientific material and conveys the opinions of Ex-scholars Therefore the research devotes a chapter to the study of the sources of Ibn Al-Sarraj and his connection with Ex-scholars as we illustrated aspects of his impact on the later ones and his impact was clear on the successive generations of scholars who disagreed.

Key Words: Grammar, Grammar origins, Grammatical term, Education thinking, Didactive grammar**.**